البنك الأهلي المتحد
ahli united bank

البنك الأهلي المتحد ش.م.ب

إفصاح تكميلي – الأثر المالي لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد ١٩)

لفترة الربع الأول من عام ٢٠٢١

تعزيزا للشفافية وعملا بتوجيهات مصرف البحرين المركزي، يورد البنك الأهلي المتحد ش.م.ب فيما يلي معلومات إضافية بشأن التأثير المالي لأزمة جائحة الفيروس التاجي المستجد (كوفيد-١٩) على عمليات المجموعة وبياناتها المالية المنشورة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١.

وعلى هذا الصعيد، فلا تزال أزمة الجائحة الفيروسية تفرض أوضاعا إستثنائية وتحديات بالغة للإقتصاد العالمي بما نجم عنها من تداعيات واسعة النطاق وشلل كبير في الأنشطة الإقتصادية والتجارية حول العالم وسط أوضاع من الاضطراب وعدم اليقين هيمنت على البيئة التشغيلية، كما شهدت الأشهر الأولى من العام ظهور سلالات متحورة جديدة من الفيروس مما له تبعاته على الوضع الصحي في بلدان مختلفة وتأثيراته على عودة الثقة إلى الأسواق وعلى مسار التعافي الاقتصادي وذلك على الرغم من التقدم المحرز في حملات التطعيم ضد الوباء في العديد من الأقطار. ومنذ بداية الأزمة، فقد بادرت الحكومات والبنوك المركزية المختلفة إلى التدخل عبر مجموعة من التدابير المالية والنقدية للحد من تداعيات هذه الأزمة على الإستقرار الاقتصادي وأوضاع الأسواق.

وكان مصرف البحرين المركزي قد أصدر تعميما في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٠، يوجّه فيه المصارف إلى إعطاء عملائها خيار تأجيل سداد أقساط قروضهم لمدة ستة شهور إضافية (لغاية ٣٠ يونيو ٢٠٢١) مع إحتساب مبالغ الفائدة المستحقة نظير هذا التأجيل. كما قام مصرف البحرين المركزي أيضا بمدّ فترة سريان الإجراءات التيسيرية المعلن عنها سابقا دعما للقطاع المصرفي في مواجهة هذه الأزمة وذلك لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وهي إجراءات شملت ما يلي:

- أقرّ مصرف البحرين المركزي خفضا في متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي المقررة لبنوك التجزئة من ٥% إلى ٣%.
- أقرّ مصرف البحرين المركزي خفضا لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠% إلى ٨٠% .
- تم خفض الوزن النسبي لمخاطر تمويلات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ٧٥% إلى ٢٥%
- تم إقرار حد أعلى للرسوم التي يستوفيها مصدرو البطاقات المحليون من مؤسسات نقاط البيع التجارية، وفترة تسكين لتحويل تصنيف التعرضات الائتمانية من المرحلة (٣) إلى المرحلة (٢)، ومد أجل المهلة اللازمة

لتغيير التصنيف من المرحلة (١) إلى (٢) إلى ٧٤ يوما، وكذلك تعديل المتطلبات الخاصة بنسبة التمويل إلى قيمة العقار للقروض العقارية.

ويلخص الجدول أدناه الأثر المالي الناتج عن العوامل المشار إليها أعلاه لفترة الربع الأول من عام ٢٠٢١:

	صافي الأثر المالي (مليون دولار أمريكي)		
	قائمة الدخل الموحّدة	الميزانية العمومية الموحّدة (الموجودات)	الحقوق العائدة لمساهمي المجموعة
خفض الإحتياطي النقدي المودع لدى مصرف البحرين المركزي	–	٧٢,٢	–

تأثيرات أخرى للجائحة الفيروسية:

سعيا لإحتواء تداعيات أزمة الجائحة والحد من تأثيراتها على الأسواق، فقد لجأت السلطات الرقابية إلى خفض معدلات الفائدة الأساسية أسوة بقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي بخفض معدلات الفائدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٩ ومرة أخرى في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وكان لذلك أثره على عمليات المجموعة في أسواق عملها الرئيسية مما أدى مترافقا مع ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي إلى تراجع صافي دخل البنك من الفوائد بواقع ٦,٨ مليون دولار أمريكي (أو بنسبة -٣,٢%) لينخفض تبعا لذلك صافي ربح البنك بعد الضرائب المحقق عن فترة الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٢١.

كما إنخفض دخل البنك من الرسوم والعمولات بواقع ٣,٠ مليون دولار أمريكي (-٩,١%) نتيجة لتراجع وتيرة النشاط الاقتصادي.

وقد قام البنك بتقدير مستوى المخصصات الاجمالية المطلوبة لتغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلفيات المنتظمة المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية على أساس إحترازي وذلك وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

رقم (٩) وأخذا بعين الإعتبار متغيرات الإقتصاد الكلي وتقدير الإدارة العليا في التحسب لأي إرتفاع جوهري محتمل لمخاطر الائتمان في قطاعات معينة أو في محفظة البنك بشكل عام في ظل أوضاع الاضطراب وعدم اليقين الناشئة عن أزمة الجائحة. وعليه فقد قام البنك بتجنيب إجمالي مخصصات إضافية بقيمة ٩,٠ مليون دولار أمريكي للخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلفيات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية إلى جانب مخصصات إضافية بقيمة ١٧,٨ مليون دولار أمريكي تجاه القروض والسلفيات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

وتبعا لذلك، فقد سجّل البنك أرباحا صافية – بعد إستثناء حصص الأقلية– بلغت ١٥٩,٦ مليون دولار أمريكي عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١، بتراجع ٦,٩% بالمقارنة مع أرباح الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠ والتي بلغت ١٧١,٤ مليون دولار أمريكي والتي تعتبر بشكل عام فترة تشغيلية سابقة لأزمة الجائحة.

وإضطلاعا بمسئوليتها الاجتماعية، فقد قدمت مجموعة البنك الأهلي المتحد تبرعات بإجمالي ١,٠ مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام مساهمة منها في دعم الجهود الخيرية والإنسانية والتخفيف من تداعيات الوباء وذلك على مستوى دول عمل المجموعة.

وتستمر المجموعة في الإلتزام بكافة التوجيهات والاشتراطات الرسمية السارية وتطبيق مختلف الإجراءات والتدابير الاحترازية اللازمة لتأمين صحة وسلامة عملائها وموظفيها ضد مخاطر الجائحة، كما تواصل المجموعة أيضا الإستثمار في تعزيز قدراتها التقنية والتشغيلية بهدف تمكين العملاء من إنجاز أكبر قدر من معاملاتهم عن بعد بصورة فعالة وآمنة وكذلك تمكين وتدريب موظفي المجموعة على أداء مهامهم الوظيفية عن بعد بالكفاءة المطلوبة في ظل ظروف الجائحة.

هذا ويجدر التنويه بأن المعلومات الواردة أعلاه تعد مجرد حصيلة أولية لبيان الآثار المالية لأحداث تفشي الجائحة على عمليات البنك ونتائجه كما بتاريخ إعدادها ولا ينبغي التعويل عليها لأي غرض آخر كما أنها لا تمثل تقييما نهائيا أو شاملا لهذه الآثار وتظل عرضة للتعديل والتحديث بحسب مستجدات الأوضاع وتطوراتها، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات لم تخضع لمراجعة من قبل المدققين الخارجيين ولا تشكل بالتالي جزءا من القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة لفترة الربع الأول من عام ٢٠٢١.